الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.12

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
1 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ألفين (نائب الرئيس) ..... (جزر القمر)

السيدة شيبانوفيتش (نائبة الرئيس) ..... (الجبل الأسود)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-55241X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد مالك دونالد (سورينام)، تولت الرئاسة السيدة ألفين (جزر القمر)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/67/220، و A/67/227 و A/C.3/67/L.2)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/67/38، و A/67/170، و A/67/258 و A/67/261)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/67/185 و A/67/347)

١ - **السيدة أديكاري** (نيبال): قالت إن النهوض بالمرأة لا يزال يحظى بالأولوية في جدول أعمال التنمية في بلدها وتركز سياسات الحكومة المتعددة الجوانب على اتباع نهج قائم على الحقوق من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ومنذ التحول السياسي الذي جرى في عام ٢٠٠٦، تم اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحظر العنف والتمييز ضد المرأة.

٢ - وذكرت أن الدستور المؤقت لعام ٢٠٠٧ ينص على مبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، وتعمل الحكومة على كفالة مشاركة المرأة على نحو متناسب عن طريق اتخاذ تدابير خاصة تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية والعمالة. وعلى سبيل المثال، تم تصميم سياستها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠، من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات.

٣ - وعلى الصعيد التشريعي، أفادت بأنه يعاقب على العنف القائم على نوع الجنس بموجب القانون باعتماد قانون العنف العائلي لعام ٢٠٠٩ ولائحة العنف العائلي لعام ٢٠١٠، وبأن نيبال قد وضعت مؤخرا استراتيجية وطنية وخطة عمل خمسية لوضع حد للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وتتمتع حقوق المرأة بحماية إضافية من جانب هيئة قضائية مستقلة، وهي اللجنة الوطنية للمرأة التي أنشئت عام ٢٠٠٧، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت بموجب الدستور.

٤ - وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، أشارت إلى أن نيبال صدقت عام ٢٠٠٢ على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال من أجل البغاء، وأن الحكومة أصدرت قانون مكافحة الاتجار في عام ٢٠٠٧. وأخيرا، أعربت عن قلق نيبال المتزايد إزاء سلامة المرأة النيبالية التي تعمل في الخارج، ودعا الدول الأعضاء إلى بذل جهود متضافرة على جميع المستويات لمكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات وحماية حقوقهن، وإلى تقديم المزيد من المساعدات المالية والتقنية لأقل البلدان نموا، وخاصة تلك الخارجة من التراعات، من أجل تسهيل الجهود الوطنية لتحقيق هذه الغاية.

٥ - **السيد إستريمي** (الأرجنتين): قال إن مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله مكرسة على الصعيد الدستوري. وعلى الرغم من أن حكومته تثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة على عملها، فإنها تحث هذا الكيان على كفالة وضع البلدان المتوسطة الدخل في الاعتبار عند صياغة البرامج والمبادرات.

٦ - وأفاد بأن الحكومة تعترف بأهمية المساواة بين الجنسين وقامت بتنفيذ سياسات من أجل كفالة تمكين المرأة من ممارسة حقوقها والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها. وتعتبر المساواة بين الجنسين أمرا حيويا لتحقيق

الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، والأرجنتين ملتزمة بكفالة مشاركة المرأة الفعالة على قدم المساواة في الخدمة العامة والشؤون السياسة، بما في ذلك في مواقع صنع القرار. وقد أدت التدابير الاستباقية التي اتخذها البلد لصالح المرأة إلى تمكين المرأة من الوصول إلى المناصب العامة الرفيعة المستوى، بما في ذلك مكتب رئيس الجمهورية، وقد حقق البلد الآن نسبة من أعلى النسب في العالم لتمثيل المرأة في البرلمان.

٧ - وذكر أن الأرجنتين قد سنَّت قوانين عديدة ذات منظور جنساني تغطي قضايا مثل الصحة الجنسية والإنجابية، والتمثيل النقابي العادل ومنع ومعاقبة العنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر. وقد اعتُمد قانون لإنشاء مركز في مجلس النواب لشؤون المرأة، وتم إنشاء البرلمان الاتحادي للمرأة لتوفير منتدى للنقاش ووضع استراتيجيات للعمل وتشجيع اعتماد قوانين محددة بشأن التكافؤ في الفرص والمعاملة وغيرها من القضايا الجنسانية.

٨ - **السيد أرشوندو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن المرأة البوليفية لا تزال تواجه العديد من التحديات، وخاصة نساء الشعوب الأصلية اللاتي يتحملن عبء العمل المترلي والزراعي. ولا بد من تغيير الاعتقاد الخاطئ بأن العمل المأجور هو وحده العمل المنتج الذي يكفل الاعتراف الاجتماعي بمساهمة المرأة في التنمية. والحكومة ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين، التي تمثل المبدأ المكرس في ما لا يقل عن ٢٥ مادة من الدستور البوليفي.

٩ - وذكر أن بلده قد اعتمد قانونا ، كجزء من الاصلاح الزراعي، يهدف إلى زيادة ملكية المرأة للأراضي، بغض النظر عن حالتها الزوجية، استفادت منه ٦٣٠ ٥٤ امرأة. وشرعت الحكومة، في إطار خطتها الوطنية لتكافؤ الفرص، في تنفيذ برنامج يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي لحوالي ٠٠٠ ٥ امرأة ريفية. وفي الوقت نفسه، أنشأ قانون المعاشات التقاعدية الجديد آليات لسد الفجوة بين الجنسين في استحقاقات الضمان الاجتماعي، عن طريق تخفيض سن التقاعد للمرأة على سبيل المثال.

١٠ - وأفاد بأنه تم تنفيذ برنامج وطني بشأن العنف ضد المرأة، ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس من منظور متعدد الثقافات. كما تم اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، ويعمل بلده مع الأرجنتين على تنفيذ برنامج ثنائي لمكافحة الاتجار عبر الحدود المشتركة بينهما، وكذلك مع بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لتنفيذ خطة مدتها عشر سنوات لمكافحة هذه الآفة. وتنظر الحكومة حاليا في عدد من مشاريع القوانين بشأن الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة وكذلك في إدخال تعديل على القانون الجنائي لإدراج جريمة قتل الإناث.

١١ - وفيما يتعلق بالصحة، أشار إلى أنه تجري حاليا مناقشة مشروع قانون بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية، وتتولى الحكومات البلدية إدارة التأمين الصحي الشامل للرضع والأمهات لتوفير فوائد للأمهات سواء أثناء الحمل وبعده وللأطفال حتى سن الخامسة من العمر. وأخيرا، تم إنشاء برنامج قسائم خوانا أزوردوي للحد من وفيات الأمهات النفاسية والرضع وسوء التغذية المزمن بين الأطفال الصغار.

١٢ - وأضاف أن بلده زاد مشاركة المرأة في الميدان التشريعي، وتبلغ نسبة النساء من أعضاء الهيئة التشريعية حاليا ٤٣ في المائة. ويكفل قانون النظام الانتخابي المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة بالنص على أن يتعين على الأحزاب السياسية أن تقدم مرشحين من الذكور والإناث بالتناوب. وأخيرا، تم إصدار قانون لمكافحة العنف والتحرش السياسي القائم على نوع الجنس لضمان ممارسة الحقوق السياسية على قدم المساواة بين المرأة والرجل.

١٣ - **السيدة نغيما ندونغ** (غابون): قالت إن المرأة تنتمي لفئات المستضعفين، وإنه يجب على المجتمع الدولي بالتالي أن يتدخل لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل للمرأة، الذي مابرح يحظى على الدوام بالأولوية في غابون. ولتحقيق هذه الغاية، صدقت غابون على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنشأت خطة استراتيجية تتضمن مجموعة من الإجراءات والبرامج المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٤ - وذكرت أن المشاركة النشطة للمرأة في المجال السياسي تتجلى في أن المرأة تترأس كلا من المحكمة الدستورية ومجلس الشيوخ. وهناك العديد من أعضاء البرلمان من النساء، وتحتل المرأة العديد من المناصب الحكومية العليا. ولتعزيز مشاركة المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أنشأت الحكومة جائزة سنوية للاعتراف بالنساء اللاتي برعن في مجالهن وأنشأت برنامجا للقروض الصغيرة من أجل تشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة ومكافحة الفقر. وأخيرا، تقدم الرعاية الصحية المجانية قبل الولادة وأثناء التوليد لجميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٥ - وأفادت بأن الحكومة وضعت مجموعة من السياسات الاجتماعية التي ترمي إلى معالجة محنة الأرامل وكفالة تزويدهن بالدعم المالي والمادي اللازم. ويتمثل الهدف من تنفيذ جميع السياسات في زيادة مشاركة المرأة في التنمية في البلد. ولهذه الغاية، تدعو غابون إلى تعزيز المساعدات الدولية لتمويل البرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز استقلالية المرأة.

١٦ - **السيد نوزيري** (طاجيكستان): قال إن كفالة المساواة بين الجنسين تمثل أحد المجالات الهامة في سياسة الدولة وفي الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل العامة. وتجري توعية الجمهور بشأن مسائل مثل مساواة المرأة وتمثيلها في هيئات الحكم، والتحاق الفتيات بالمدارس والعنف العائلي. وتقوم حكومته بتنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز دور المرأة ومركزها، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل محددة لتحقيق هذه الغاية، وإصدار مرسوم رئاسي وسن قانون من أجل المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في الخدمة العامة والمجالين الاجتماعي والاقتصادي. وهناك برنامج يهدف على وجه التحديد إلى زيادة تمثيل النساء الرائدات في الوكالات الحكومية، وتمثيلهن في الفروع التشريعي والتنفيذي والقضائي التي وصلت نسبته بالفعل إلى ٣٠ في المائة. ويُنظر حاليا في مشروع قانون لمكافحة العنف العائلي، وتم رفع سن الزواج من ١٧ إلى ١٨ سنة. وتولى الأولوية لمشاركة النساء والفتيات في جميع مجالات التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا.

١٧ - وذكر أنه على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك قضايا تثير القلق في طاجيكستان كتأنيث الفقر وارتفاع معدلات الوفيات النفاسية والرضع، وكذلك القضايا التي تمس الأسرة، مثل الزيادة في معدل الطلاق، والزواج المبكر والمشاكل التي تواجهها أسر العمال المهاجرين. وهناك حاجة إلى الموارد، وإلى التوعية وغير ذلك من التدابير العملية لتوفير أساس قانوني لحماية حقوق المرأة في البلد. ومن أجل التغلب على ما تبقى من الحواجز الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها من الحواجز الماثلة في وجه المساواة بين الجنسين، تمس الحاجة إلى دعم من المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء في مجال التعليم.

١٨ - **السيدة نغوين** كام لينه (فييت نام): قالت إن التمييز والمواقف السلبية تجاه المرأة لا تزال تعيق مسيرة تقدمها، ويتعين على الدول الأعضاء أن تكثف جهودها لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وتعميم مراعاة المنظور الجنساني لصالح المجتمع ككل. وينبغي أن تركز القوانين والسياسات الوطنية على

معالجة الأسباب الجذرية للفجوات بين الجنسين، وبوضع ذلك في الاعتبار، فإن دستور فييت نام وسياساتها وقوانينها الوطنية كلها تتضمن أحكاما تتعلق بحقوق المرأة في مجالات مثل التوظيف والمساواة في الأجر والملكية والميراث والزواج أو الطلاق طوعا.

١٩ - وذكرت أنه تم وضع العديد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتم إدماج تمكين المرأة في الاستراتيجية الوطنية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في فييت نام للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ والاستراتيجية الوطنية للتغذية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ونتيجة لتلك السياسات والقوانين والاستراتيجيات، أصبحت فييت نام على مقربة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في العمل ونجحت في تضييق الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الانقطاع عن الدراسة في جميع المراحل.

٢٠ - وأفادت بأنه بموجب برنامج الحكومة الوطني للحد من الفقر، قدمت قروض للأسر الفقيرة التي تعيلها نساء لتمكينهن من الاضطلاع بنشاط اقتصادي. وتراجعت النسبة المئوية للنساء في الجمعية الوطنية قليلا إلى حوالي ٢٤ في المائة، ولكن كان في البلد امرأة تشغل منصب نائب الرئيس لأكثر من عقد من الزمان. وتشمل التطورات الإيجابية الأخرى أن شهادات استحقاق الأراضي لا تصبح حاليا قانونية إلا إذا كانت تحمل أسماء كل من الزوج والزوجة. وأخيرا، لا تزال فييت نام ملتزمة بقوة بالعمل مع الدول الأخرى لحماية حقوق المرأة ومصالحها، وتعزيز مركزها وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٢١ - **السيدة رضوان** (المملكة العربية السعودية): قالت إن العنف ضد المرأة يزداد حدة في مناطق النزاع والاحتلال الأجنبي، وكقاعدة عامة، يترتب على المشاكل العالمية مثل تغير المناخ وما ينتج عنها من تفشي الفقر والجوع وسوء الرعاية الصحية أثر غير متناسب على النساء والفتيات. ويعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى حرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية كالصحة والتعليم والأمن والبيئة السليمة، ناهيك عن الظروف التي تعيشها النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية. وتعرب حكومتها أيضا عن قلقها الشديد للانتهاكات التي ترتكب ضد النساء والفتيات في ظل الوضع الإنساني المزري في الجمهورية العربية السورية.

٢٢ - وذكرت أن غالبية البليون ونصف من الذين يعيشون تحت خط الفقر بدولار واحد يوميا هن من النساء. ومنذ عام ٢٠٠٠، بلغ حاصل التبرعات الإنسانية التي قدمتها المملكة العربية السعودية ما يفوق ٢،٥ بليون دولار ، بما في ذلك المساهمة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي التي وصفها الأمين العام بأنها غير مسبوقة.

٢٣ - وأفادت بأن حكومتها على الصعيد المحلي، قامت بالتوسع في تعليم المرأة في جميع المراحل. وشجعت التحاق المرأة بالتعليم العالي في الجامعات الجديدة العديدة التي تفتتح في المملكة العربية السعودية، ويقدَّم العديد من المنح الدراسية للدراسة في الخارج. ونتيجة لذلك، فقد أصبح تأثير المرأة محسوسا في العديد من المهن. كما إنها تضطلع بدور بارز في الاقتصاد السعودي، بوجود عشرات الآلاف من الشركات التي تملكها امرأة تمثل أكثر من ثلث الاستثمارات في القطاع الخاص في المملكة. وقد فتح المجال أمام المرأة لعضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية، كما تقلدت العديد من المناصب الوزارية والقيادية وغيرها، بما فيها العمل في السلك الدبلوماسي، وتم التكفل بالرعاية الصحية وإجازة الأمومة.

وكما كان الحال دائما، تواصل المرأة أداء العمل التطوعي في محو الأمية، ومساعدة الأسر وتقديم المساعدة للحجاج.

٢٤ - وأضافت أن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الصحة ولجنة حقوق الإنسان اتخذت جميعها التدابير اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك إنشاء خطوط مباشرة وملاجئ والقيام بحملات التوعية. والمملكة العربية السعودية هي من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أظهرت الدراسات أنه مهما تكن النظم السياسية أو الظروف الاجتماعية للدول، فإنه تكون أكثر أمنا عندما تعمل على حماية المرأة.

٢٥ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إن النهوض بالمرأة لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لحكومتها في سياستها المحلية وتعاونها الدولي. ولذلك، فإن حكومتها ترحب بالاتفاق الإطاري للتعاون الموقع بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للفرانكفونية في عام ٢٠١٢. ويؤدي الاستثمار في المرأة إلى المساعدة على القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية في الأجل الطويل. ويعتبر تعزيز وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والتعليم والتدريب المهني والمعلومات أمرا أساسيا لإيجاد مجتمع عادل وأكثر ازدهارا واستقرارا. وتضطلع المرأة بوجه خاص، بدور أساسي في منع النزاعات وحلها وتوطيد السلام، ولذلك فإنه ينبغي أن يكون ذلك في صلب الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعنف العائلي، ذكرت أن التشريعات في بلدها تقر بالأشكال المتعددة التي قد يتخذها العنف، بما في ذلك الاعتداءات التي يرتكبها الشركاء أو تكون فيها الضحية من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجرائم الاغتصاب والشرف والعبودية المترلية، وتنص على توفير الحماية لجميع الضحايا وبصفة خاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل كفالة فعالية التشريعات، اعتمدت الحكومة تدابير للوقاية والحماية، بما في ذلك حملات التوعية الرامية إلى إطلاع ضحايا العنف العائلي على حقوقهم.

٢٧ - وأفادت بأن موناكو ملتزمة أيضا التزاما كاملا بتوفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية وموظفي العدالة وأفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء. وتتعاون الحكومة أيضا مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتمويل الأنشطة التي تتصل ببناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية والأبحاث وتدريب العاملين الصحيين من أجل توفير الخدمات الصحية المناسبة للوقاية من أمراض كالملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجها. وتم تصميم سياسة موناكو بشأن التعاون الدولي لتعزيز فرص حصول المرأة على التدريب والتعليم المهني والقروض الصغيرة حتى تتمكن من القيام بدور نشط في المجتمع.

٢٨ - تولت الرئاسة السيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود)، نائبة الرئيس.

٢٩ - **السيد إمفولا** (ناميبيا): قال إن النهوض بالمرأة هو عنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لأي بلد من البلدان، وإن التزام ناميبيا بالمساواة بين الجنسين يتجلى في أحكام دستورها، وفي تصديقها على مختلف الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المتعلقة بحقوق النساء والفتيات وفي جهودها المتضافرة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في تعزيز تمكين المرأة. وقد سنت حكومته تشريعات، وأجرت إصلاحات قانونية ووضعت العديد من السياسات والبرامج لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين والتعويض عن حالات الظلم الاقتصادي والاجتماعي الناجمة عن الممارسات الثقافية التمييزية والاختلالات التاريخية.

٣٠ - وذكر أن الحكومة في إطار سعيها لمكافحة العنف ضد المرأة، قد سنت عدة قوانين لمكافحة الجريمة المنظمة والعنف العائلي والاغتصاب وأنشأت النظام الوطني للعنف القائم على نوع الجنس لجمع البيانات من أجل مساعدة جميع أصحاب المصلحة على تخطيط وتطوير التدخلات الهادفة. وتسدي اللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المشورة للحكومة بشأن تدابير السياسة العامة والتشريعات والإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها لمكافحة ومنع العنف القائم على نوع الجنس. كما تم إنشاء وحدات لحماية النساء والأطفال في جميع المناطق السياسية، يعمل بها شرطة مدربون وأطباء وممرضون.

٣١ - وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة الريفية، أشار إلى أنه تم إنشاء برنامج للمنح من أجل تمويل وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي تديرها المرأة الريفية من أجل تعزيز فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. وفي إطار البرنامج، يقدم التدريب للنساء على المهارات الأساسية في إدارة الأعمال، الذي يُستكمل ببرامج الإرشاد في مجال إدارة الأعمال. وأخيرا، أفادت بأن وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل، من أجل معالجة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين في جميع القطاعات، تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في أربعة قطاعات للتأكد من أن الموارد الحكومية تستخدم بأكثر الطرق فعالية.

٣٢ - **السيدة مبالا ينغا** (الكاميرون): قالت إن بلدها قد اتخذ خطوات لتعزيز إطاره القانوني وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية لمكافحة مختلف أشكال العنف ضد المرأة، مع التركيز على الوقاية والحماية والتوعية. وقد اعتمدت الحكومة على سبيل المثال، القانون رقم ٢٠١١/٠٢٤ بشأن الاتجار بالبشر من أجل تعزيز وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة. ويجري حاليا تنقيح القانون الجنائي لمواءمة معاملة الزنا بين الرجل والمرأة، وتجريم التحرش الجنسي وختان الإناث والاغتصاب في إطار الزواج.

٣٣ - وذكرت أنه يجري الاضطلاع بأنشطة لرفع مستوى الوعي بمخاطر الزواج عن طريق الانترنت، باعتباره شكلا جديدا من أشكال الاتجار بالنساء، والزواج المبكر والقسري وغير ذلك من أشكال العنف العائلي أو العام. كما تعمل الكاميرون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ برنامج واسع النطاق لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ويتمثل هدف البرنامج في إنشاء منتدى وطني للحوار وتقديم المساعدة القانونية وغيرها للنساء ضحايا العنف. وقد وُضعت خطة خمسية لمكافحة ختان الإناث، إلى جانب استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وتم بث برامج إذاعية في سائر أنحاء البلد لزيادة الوعي، وأُنشئت لجان محلية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وتعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية لتنفيذ جميع المبادرات المذكورة أعلاه.

٣٤ - وأفادت بأن مكافحة العنف ضد المرأة تستتبع معالجة الأسباب الجذرية والعوامل التي تبقي المرأة في حلقة مفرغة من التبعية، مثل القيود الاقتصادية والاجتماعية والأمية والظروف المعيشية غير المستقرة. ولذلك، فإن الكاميرون تستثمر بصورة مكثفة في المبادرات الرامية إلى زيادة استقلالية المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية التنمية. ويجب أن تتمتع المرأة بحقوق وفرص متساوية في جميع المجالات، بما في ذلك المجال السياسي وعملية صنع القرارات الاقتصادية.

٣٥ - وأضافت أن السياسة الوطنية للكاميرون تركز على التعليم ومكافحة الفقر بوجه خاص. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تم تنفيذ برامج لدعم المشاريع الصغيرة للإناث،

وتعزيز عمل المرأة وتوفير التسهيلات الائتمانية لتمكينها من الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل في كل من المناطق الحضرية والريفية. وأخيرا، أشارت إلى أن الكاميرون قد أودعت وثائق تصديقها على البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٣٦ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إنه منذ أن استعاد بلده استقلاله، اتخذت الحكومة مختلف التدابير والخطط والبرامج لمكافحة العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر والقضاء عليهما، وتعزيز عمل المرأة وتحسين الحماية الاجتماعية للنساء، مثل برنامج الدولة للحد من الفقر والتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. وتجري حماية حقوق المرأة من خلال مختلف القوانين، مثل قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦، الذي تم تصميمه لمكافحة القوالب النمطية عن المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين، وجرى تعديل قانون العمل بما يتفق مع تلك التشريعات. وفي عام ٢٠١١، تم اعتماد قانون بشأن العنف العائلي، يتضمن أحكاما بشأن توفير الملاجئ وإسداء المشورة وتقديم خدمات الدعم للضحايا ومعاقبة الجناة.

٣٧ - وذكر أن المرأة الأذربيجانية ممثلة في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتشارك بنشاط في الحياة العامة والسياسية. ويزداد تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار كل عام وتمثل المرأة حاليا ١٦ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية. وأُنشئت لجنة الدولة لشؤون المرأة والأسرة والطفولة في عام ٢٠٠٦ بوصفها الهيئة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة بشأن قضايا الجنسين.

٣٨ - وأفاد بأنه تم اعتماد خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وأُنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق أنشطة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الاتجار داخل وزارة الداخلية، وتم تجريم الاتجار بالبشر وفقا لأحكام قانون العقوبات. وأخيرا، صدقت أذربيجان على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص, وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر.

٣٩ - **السيدة رومولوس** (هايتي): قالت إن إدماج المرأة في مواقع صنع القرار يتسم بأهمية بالغة من أجل إحلال الديمقراطية في بلدان مثل هايتي. وقد ازداد عدد النساء في المناصب العليا بشكل كبير ولكنه للأسف لا يزال منخفضا: ٥ نساء من ٩٥ من أعضاء البرلمان حاليا، وليس هناك سوى عضوة واحدة في مجلس الشيوخ من أصل ٣٠ عضوا. وعلى الرغم من تخصيص وحدة قوامها ١١٠ امرأة من بنغلاديش، فإن تمثيل المرأة ناقص أيضا في عمليات حفظ السلام، إذ أن المرأة تمثل ٩،١ في المائة فقط من قوة الشرطة وأقل من ٢ في المائة في الجيش. وبالنظر إلى استمرار المحرمات الاجتماعية التي تثني النساء ضحايا العنف الجنسي عن الإبلاغ عن الاعتداءات أو حتى السعى للحصول على العلاج أو الرعاية بعد وقوع الحادث، فإن وجود نساء في قوة الشرطة يتسم بأهمية متزايدة.

٤٠ - وذكرت أن العنف ضد النساء والفتيات يمثل مصدر قلق على الصعيد الوطني، وتبذل الحكومة قصارى جهدها لمكافحة هذه الآفة عن طريق كفالة الإبلاغ عن هذه الجرائم والمعاقبة عليها. وفيما يتعلق بالمرأة الريفية، أشارت إلى أنها دعامة المجتمع وتؤدي وظائف حيوية في المجتمع الهايتي من خلال المشاركة في الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة أسرها. وهناك نحو ٢٦ في المائة من النساء الريفيات يتولين إعالة أسر وحيدة الوالد ويتحملن المسؤولية عن رعاية الأطفال وأفراد الأسرة المرضى وكبار السن. وتعترف

الحكومة اعترافا تاما بأن المرأة الريفية تضطلع بدور حاسم في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وتعمل على تحسين ظروف هؤلاء النساء.

٤١ - **السيدة شيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قالت إن حكومتها بدأت في تنفيذ سلسلة من البرامج التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة من خلال زيادة مشاركتها السياسية وتعزيز تمكينها الاقتصادي والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وتشمل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها مؤخرا اعتماد القانون الانتخابي الذي ينص على تحديد حصة للنساء المرشحات لا تقل عن ٣٠ في المائة في القوائم الانتخابية. وكانت الحكومة، من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في مؤسسات الدولة والمحلية، توشك أن تعتمد خطة الأنشطة الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتمثل المرأة بالفعل أكثر من ٣٠ في المائة من الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين.

٤٢ - وذكرت أن الحكومة، كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، تقوم بتنفيذ مشروع مشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يهدف إلى القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس في سوق العمل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التوظيف وفي تقديم الخدمات ووضع الميزانيات. وتعمل الحكومة أيضا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتشجيع ممارسة المرأة للأعمال الحرة.

٤٣ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أفادت بأن العنف العائلي يُصنف كجريمة في القانون الجنائي للبلد لعام ٢٠٠٢، وبدأ نفاذ قانون العنف العائلي في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة العنف العائلي في عام ٢٠١١، التي حددت أهدافا وأنشطة من قبيل المواءمة بين الأنظمة القائمة واعتماد أنظمة جديدة وتحسين حماية الضحايا والاضطلاع بأنشطة التوعية وتوفير العلاج النفسي لمرتكبيه. وتم اعتماد بروتوكول بشأن النظام الداخلي للمؤسسات في حالات العنف العائلي في عام ٢٠١١. وأخيرا، يعترف الجبل الأسود اعترافا كاملا بمشكلة العنف ضد المرأة وشارك في حملة ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس، كل عام.

٤٤ - **السيدة نساتونكازي مبومبو** (الكونغو): قالت إن حكومتها تسعى باستمرار لتحسين أوضاع المرأة، والمرأة الريفية والمهاجرات بوجه خاص، التي لا تزال تواجه العديد من العقبات في حياتها اليومية. وتم اعتماد العديد من النصوص الوطنية لكفالة حقوق المرأة في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية وملكية الأراضي وفرص العمل، التي تشكل جزءا من الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة استقلالية المرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية.

٤٥ - وذكرت أنه تم في عام ١٩٩٩ إنشاء مركز للمرأة كهيئة عامة مسؤولة عن إجراء البحوث وتوفير خدمات التعليم والتدريب ونشر المعلومات بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمرأة. وأنشأت الحكومة وزارة للنهوض بالمرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية، وقامت وزارة النهوض بالمرأة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة على مدى العامين الماضيين تهدف إلى مكافحة التمييز ضد المرأة. وهناك مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين في طور الاعتماد في البرلمان، وعُقدت في عام ٢٠١١ جلسات للتوعية لتعزيز النظام الوطني لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وقُدمت سلسلة من أقراص الفيديو الرقمية للجمهور لإطلاعه على التحديات الخاصة التي تواجه النساء والفتيات الكونغوليات.

٤٦ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أفادت بأن الحكومة قامت بتعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار سياستها الوطنية

للشؤون الجنسانية والتوعية بهذه السياسة بترجمتها إلى لغات البلد الوطنية. وتشمل الأنشطة الأخرى التي اضطُلع بها مؤخرا إعداد مشروع قانون بشأن التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمساعدة النساء ضحايا العنف الجنسي، وبث برامج في وسائط الإعلام تتعلق بقضية العنف القائم على نوع الجنس وإجراء دراسات حول القوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة والتحرش الجنسي. وتم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة في عام ٢٠١٢ من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأخيرا، أشارت إلى أن الدستور الوطني يكرس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، ولكن الحكومة تقر بأنه لا يزال هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها لكفالة تمتع المرأة الكونغولية بحقوقها كاملة.

٤٧ - **السيد يعقوبي** (عمان): قال إن المرأة في بلده حققت تقدما نحو المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مناحي الحياة. وقد ازداد التحاق المرأة بالتعليم، كما ارتفع متوسط عمر الزواج، وانخفض معدل الولادات بنسبة تزيد على الثلثين في العقود الثلاثة الماضية. وأدت المباعدة بين الولادات إلى تحسين صحة المرأة، ويسمح تشريع العمل العماني للمرأة بالاستفادة من ٥٠ يوما من إجازة الأمومة المدفوعة الأجر خمس مرات طوال مدة خدمتها في الحكومة، علاوة على إجازة غير مدفوعة الأجر تصل إلى سنة كاملة. ويحظر القانون الأساسي للدولة التمييز على أساس نوع الجنس، وأنشأت الحكومة العمانية يوما وطنيا للمرأة العمانية.

٤٨ - **السيدة شيولاشفيلي** (جورجيا): قالت إنه تم إعداد خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن وحظيت بموافقة البرلمان، وكان الغرض منها تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في مناصب صنع القرار في قطاع الأمن. وفيما يتعلق بالعنف العائلي، ذكرت أنه تم اعتماد قانون وتم تجريم العنف العائلي في القانون الجنائي للبلد. وتستعد جورجيا أيضا للتوقيع والتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

٤٩ - وأفادت بأن جورجيا ملتزمة بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بتمكين المرأة وتعمل على مكافحة القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية الراسخة، بالإضافة إلى معالجة النتائج المترتبة على النزاعات المسلحة، التي كان لها تأثير غير متناسب على المرأة . بيد أن قدرة الحكومة على رصد ودعم حقوق المرأة في الجزء من أراضيها الذي يرزح تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، قد أعيقت إلى حد كبير ولا تتمكن من كفالة حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة. لذلك، فإن جورجيا تحث السلطة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني وحقوق الإنسان. وستواصل الحكومة تعزيز حقوق الإنسان لفئات المستضعفين بما في ذلك المرأة وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهم. بيد أنها تهيب بالمنظمات الدولية أن تفعل ما بوسعها لكفالة رصد ظروف حقوق الإنسان في المناطق المحتلة بصورة مستمرة وكافية.

٥٠ - **السيدة ايفانوفيتش** (صربيا): قالت إن صربيا كدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ملتزمة بقوة بتنفيذها الكامل وتدعم أعمال الهيئة التعاهدية وكذلك الأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تعتبر عاملا أساسيا في التنمية. كما تعترف صربيا بأهمية الأنشطة التي يضطلع بها المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

٥١ - وذكرت أن صربيا وضعت إطارا معياريا ومؤسسيا صلبا للمساواة بين الجنسين وأنشأت آليات على الأصعدة

الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك منتدى للحوار مع منظمات المجتمع المدني الذي أنشأته مديرية المساواة بين الجنسين لتحسين تبادل المعلومات ومواصلة تطوير الآليات المحلية للمساواة بين الجنسين في نهج من القاعدة إلى القمة. واعتمدت الحكومة أيضا قانون المساواة بين الجنسين واستراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة ومنع العنف العائلي وتقوم حاليا بتنفيذ خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

٥٢ - وأفادت بأن وزارة الدفاع وقعت على مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ هذه الخطة؛ كما تعاونت أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم مؤتمر دولي بمناسبة بدء مشروع إقليمي بشأن المساواة بين الجنسين في مجال إصلاح قطاع الأمن. وتشمل أوجه التعاون الأخرى مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم اجتماع للتوعية بدور المرأة في حالات الطوارئ وإدخال منظور جنساني في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

٥٣ - وأضافت بأن صربيا تعمل بنشاط على كل من الصعيدين الوطني والدولي، على تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المرأة: وقد اقترح البلد القرار الذي اتخذه الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تعميم المنظور الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي وضع الأساس لصانعي القرار في الشبكة العالمية للمرأة وبدء الاحتفال لاحقا باليوم الدولي لدور البنات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الدولي للاتصالات، ''التكنولوجيا محتاجة إلى الفتيات''.

٥٤ - **السيد ليما** (الرأس الأخضر): قال إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عن طريق كفالة تكافؤ فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الرجل والمرأة. وقد بذل الرأس الأخضر عددا من الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، بسن التشريعات وتنفيذ عدد من البرامج والسياسات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. ويلتزم البلد بوصفه دولة طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التزاما قويا بالتنفيذ الكامل للصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين والإعلان السياسي والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٥٥ - وذكر أن الدستور ينص على أن جميع المواطنين متساوون ويحظر التمييز على أساس نوع الجنس؛ كما ينص على عدد من الأحكام لتحسين وضع المرأة وكفالة تمتعها بالحقوق بصورة كاملة، وينص على جملة أمور، على أنه يتعين على جميع السلطات العامة أن تيسر مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في الشؤون السياسية وكفالة تمكن النساء من التوفيق بين المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين الحمل والولادة. وهناك تشريعات محلية أخرى تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة: قانون الأسرة لعام ١٩٩٧ الذي يتعلق بإدارة الأسرة وتعليم الأطفال، في حين أن قانون العمل لعام ٢٠٠٧ يتضمن أحكاما خاصة لحماية حقوق المرأة خلال فترة الحمل والمراحل الأولى من الأمومة.

٥٦ - وأفاد بأن الحكومة اعتمدت في مطلع عام ١٩٧٧، برنامجا لحماية الأمومة أدى إلى تخفيض معدل الوفيات النفاسية إلى حد كبير. وفي عام ٢٠٠٧، بدأت بتنفيذ البرنامج الوطني الشامل للصحة الإنجابية من أجل تعزيز الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الذي يركز، بالإضافة إلى توفير الرعاية الخاصة للمراهقين، على كفالة تخفيض مخاطر الأمومة

من خلال الرعاية قبل الحمل، والرعاية قبل الولادة وبعدها؛ ورعاية الطفل والتلقيح والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة وتنظيم الأسرة خلال المرحلة الإنجابية من الحياة.

٥٧ - وأضاف أن الحكومة منذ عام ٢٠٠٦، مافتئت تُشكَّل على أساس التكافؤ، وتترأس المرأة حاليا ٨ من الوزارات الحكومية الـ ١٦ وتمثل تقريبا ثلث النواب في البرلمان. وينص القانون الانتخابي لعام ٢٠١٠ على تكافؤ الفرص في التمثيل السياسي وعلى مكافآت للأحزاب التي تضم قوائمها الانتخابية ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من النساء.

٥٨ - وأردف أن الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين يعملون معا وأنهم اتخذوا عددا من المبادرات الرامية إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس. ويقوم معهد الرأس الأخضر للمساواة بين الجنسين، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤، بتنسيق جميع المسائل المتعلقة بهذه القضية، وتم إنشاء شبكة من المؤسسات لتقديم المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية للضحايا. ويهدف القانون الخاص لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، الذي اعتمد في عام ٢٠١١، إلى إعمال مبدأ المساواة بين الجنسين وينص على أحكام لمنع الجرائم المتصلة بنوع الجنس والمعاقبة عليها وتوفير الحماية والمساعدة للضحايا من خلال المراكز والملاجئ التي تبنيها الحكومة ومن خلال صندوق الدعم.

٥٩ - **السيد عزازي** (إريتريا): قال إن التجربة قد أظهرت أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وحظر القوانين والممارسات التمييزية ليس كافيا؛ وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتصحيح الأسباب الجذرية للاختلالات بين الجنسين. وقامت الحكومة مسترشدة بالسياسة الجنسانية الوطنية وإطارها الاستراتيجي للعمل، بإلغاء القوانين التمييزية ووضعت قواعد جديدة لتأمين حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، التي يكفلها الدستور في جميع المجالات، واعتمدت سياسات واستراتيجيات بشأن القضايا الجنسانية والتعليم والحد من الفقر والصحة والأمن الغذائي لمعالجة الظروف الأساسية التي تضع النساء والفتيات في وضع غير موات. وقد أسفرت تلك الاستراتيجيات عن زيادة الوعي بحقوق المرأة وتمكينها وفي إحراز تقدم كبير لصالح المرأة الإريترية في العديد من مجالات الاهتمام المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الصكوك.

٦٠ - وذكر أن المرأة استفادت من المبادرات الحكومية الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات والمرافق الاجتماعية. وأدى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية وخاصة الصحة الإنجابية وصحة الطفل، إلى انخفاض معدل الوفيات النفاسية من ٩٩٨ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٥ إلى ٤٨٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وبالتالي، فإن إريتريا تعتبر أحد البلدان الثلاثة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم الحكومة جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني، بحملة نشطة للقضاء على ناسور الولادة من خلال توسيع الخدمات الصحية المجانية، وإنشاء دور الولادة في المجتمعات النائية ومركز للإحالة.

٦١ - وأفاد بأن انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي تمثل شكلا من العديد من أشكال العنف ضد المرأة، قد انخفضت بوجه عام في إريتريا من ٨٨،١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠، وانخفضت إلى حد كبير في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، وحتى أكثر من ذلك في الفئة العمرية أقل من ٥ سنوات . ومن المتوقع تحقيق المزيد من الانخفاض نتيجة لقانون صدر في عام ٢٠٠٧ يحظر هذه الممارسة.

٦٢ - وأضاف بأنه باعتماد أكثر من ٨٠ في المائة من السكان على الزراعة، فإن ضمان الأمن الغذائي يعتبر محورا رئيسيا في خطة التنمية في البلد. وما فتئت الحكومة تقوم بحملة وطنية للحد من الاعتماد على الزراعة البعلية من خلال بناء الهياكل الأساسية اللازمة في أفضل الأوقات. وتم إحراز تقدم كبير وتم تعويض الحاجة إلى المعونة الغذائية الخارجية في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، ففي بلد معرض للجفاف والتصحر، لم يقتصر استعمال مواقد الطبخ المصممة محليا وصديقة البيئة على تخفيض معدل إزالة الغابات في إريتريا الذي ينذر بالخطر، بل وأدى أيضا إلى تخفيض مقدار الوقت الذي تقضيه المرأة في جمع الحطب للوقود، وبالتالي إلى تحسين صحتها وظروف عملها.

٦٣ - **السيد غريما** (مالطة): قال إن بلده ترحب بمستوى مشاركة الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وإجراءاتها الخاصة في مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي تعتبر أولوية وطنية وما فتئت تُعزَّز لضمان تكافؤ الفرص في صياغة السياسات والقوانين والبرامج وتنفيذها. وتقوم اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة بالمساعدة على تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتهدف إلى رفع مستوى الوعي حول هذه القضية في الإدارة العامة؛ فهي تنتج أدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة فعالة وتوفر التدريب وتبرز الممارسات الجيدة وتكررها.

٦٤ - وذكر أن اللجنة قامت بصياغة الثقافة المالطية في شكل ثقافة يمتع فيها الجميع بالمزيد من الحقوق والفرص وتزيد فيها عمالة الإناث والتحاقهن بالتعليم العالي. وأدى تنفيذ السياسة التي اعتمدت مؤخرا إلى تشجيع جميع وزارات الحكومة على إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين في عمليات سن القوانين وتقييم أداء الموظفين العموميين.

٦٥ - وفيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أفاد بأن مالطا تؤيد التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والصكوك الدولية اللاحقة بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنها تؤكد من جديد أنه لا يمكن أن تجري مناقشة حقوق وخدمات الصحة الإنجابية أو الإشارة إليها خارج إطار الحق في الحياة الذي يعتبر من أهم حقوق الإنسان الأساسية. ويعتبر إنهاء الحمل عن طريق الإجهاض المتعمد غير قانوني بموجب التشريعات الوطنية وأية توصية بالسماح به غير مقبولة.

٦٦ - **الآنسة الجاسم** (البحرين): قالت إن استراتيجية النهوض بالمرأة التي اعتمدها بلدها في عام ٢٠٠٥ تدور حول دور المرأة في صنع القرار والاستقرار الأسري والتمكين الاقتصادي والمجتمع المدني والتعليم والتدريب والبيئة والصحة. ويسعى المجلس الأعلى للمرأة للتأكد من أن المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني وأطفالها تستفيد من جميع حقوق المواطنة. وتم تصميم رؤية البحرين الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ التي تستند إلى الاستدامة والتنافسية والعدالة لكي تتهيأ لجميع المواطنين وفقا للدستور، تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. وتعمل المرأة في مجلسي البرلمان البحريني وفي مناصب وزارية.

٦٧ - وذكرت أنه تم إنشاء بنك الأسرة للتمويل الصغير من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ويقدَّم عدد من برامج التدريب لتزويد المرأة بمهارات العمل وإدارة الأعمال. وقد أنشئ صندوق كبير لتقديم قروض صغيرة للنساء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتم إنشاء مركز لريادة الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات الإدارية والتدريب والخدمات الاستشارية. وأشارت إلى أن البحرين من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة، وتكرس حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية التي اعتمد مؤخرا.

٦٨ - **السيد فيناكبا لاميغا** (توغو): قال إن توغو منذ عام ٢٠٠٥، قد شرعت في تنفيذ سياسة اجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية من خلال التركيز على التعليم وتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي للأطفال المحرومين ولا سيما الفتيات. وفي عام ٢٠١١، جعلت الحكومة تمكين المرأة والحصول على الأراضي والائتمان من الأولويات في مهام وزارة النهوض بالمرأة. ونتيجة لذلك، فإن الوزارة وبعض المنظمات غير الحكومية بذلت جهودا موجهة للزعماء التقليديين والمحافظين والنساء أنفسهن للتوعية بأن المرأة أيضا، لها الحق في وراثة الأرض.

٦٩ - وذكر أن توغو قد احتفلت عام ٢٠١٢ باليوم الدولي للأرامل للمرة الأولى، وقام صندوق الأرامل والأيتام الذي أنشأته الحكومة بتنظيم مؤتمر حول الآليات القانونية لحماية الأرامل. ونتيجة للعمل المشترك الذي اضطلعت به الحكومة والمجتمع المدني، قامت الجمعية الوطنية بإصلاح قانون الأفراد والأسرة في توغو لعام ١٩٨٠ واعتمدته مؤخرا. ويعتبر القانون المنقح، الذي يتضمن عددا من الأحكام للحد من التمييز ضد الأرامل، خطوة إلى الأمام ويعطي المرأة سيطرة أفضل على حياتها وصحتها الإنجابية.

٧٠ - وأفاد بأنه لمواجهة الوفيات النفاسية التي يمكن تجنبها، والتي تعتبر من تداعيات عدم تنظيم الأسرة في البلدان النامية، بدأ رئيس توغو في تنفيذ التأمين الصحي الإلزامي لجميع موظفي القطاع العام وشبه العام وأزواجهم وأولادهم القاصرين. ويغطي المعهد الوطني للتأمين الصحي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢، جميع نفقات الصحة الإنجابية التي يتكبدها الأطراف المؤمَّن عليهم؛ وتغطي حملة الحد من تسارع الوفيات النفاسية في أفريقيا بقية السكان. والحكومة ملتزمة بتكثيف مكافحة الوفيات النفاسية وتحسين الخدمات الصحية، وبالتالي فإنها تدعو شركاءها في التنمية إلى توفير موارد إضافية لدعم الجهود الوطنية للحد من الوفيات النفاسية وتحسين الظروف المعيشية لنساء توغو.

٧١ - **السيد باريكويي** (النيجر): قال إن حكومته قد جعلت النهوض بالمرأة من أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها. وأدت السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ١٩٩٦ إلى اعتماد قانون الحصص، الذي ينص على تحديد حد أدنى لتمثيل المرأة في البرلمان والحكومة والمستويات الإدارية العليا لا يقل عن ٢٥ في المائة. وتشمل التدابير الأخرى إنشاء المعهد الوطني لرصد النهوض بالمرأة (١٩٩٩)، والسياسة الجنسانية الوطنية (٢٠٠٨) وخطة عملها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨؛ وتقوم ٥٤ منظمة غير حكومية وأربعة ائتلافات لمنظمات غير حكومية مع المجتمع المدني بالترويج لحقوق المرأة وتمكينها.

٧٢ - وذكر أن انضمام البلد إلى العديد من الصكوك القانونية الدولية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمرأة ورفاهها أدى إلى إجراء عدد من الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاعات الصحة والتعليم والعدالة. ويجري تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى صياغة وتنفيذ جميع استراتيجيات وبرامج التنمية، مما يعتبر دليلا على الأهمية التي توليها الحكومة لصحة المرأة. وعلى الرغم من استمرار التقاليد والعقبات الاجتماعية الثقافية والوضع الاقتصادي في البلد، كان هناك إرادة سياسية للمضي قدما. بيد أنه دون التزام واسع النطاق بتوفير الموارد المالية، هناك خطر يتمثل في أنه قد لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٧٣ - **السيد منيسي** (سوازيلند): قال إن بلده الذي يؤمن بالمثل الأساسية للديمقراطية، قد انضم إلى معظم الصكوك

الدولية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وإلى الصكوك الإقليمية بما في ذلك إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بنوع الجنس والتنمية والإضافة الملحقة به، وكذلك بروتوكول الجماعة المتعلق بنوع الجنس والتنمية. وقد صدقت سوازيلاند في أيلول/سبتمبر على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبذل الحكومة تمشيا مع الدستور، الجهود اللازمة لإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة في جهود التنمية من خلال التعليم وتوفير إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية.

٧٤ - وذكر أن الحكومة، اعترافا منها بالحاجة لضمان المشاركة العادلة والكاملة للمرأة على جميع المستويات، بذلت جهودا حثيثة لإزالة العقبات التي تعترض تلك المشاركة وأمرت بالقيام من خلال عملية تشاورية، بصياغة سياسة جنسانية وطنية لمعالجة أوجه عدم المساواة وتحسين شروط المعيشة للرجل والمرأة من خلال تطبيق استراتيجيات عملية لتنفيذ وتقييم الأحكام الدستورية اللازمة. ويمكن أن تكون هذه السياسة بمثابة أداة لتخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية. وعلاوة على ذلك، بدأ تنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية التي تستهدف المرأة في المناطق الريفية في ضوء دورها الأسري والاجتماعي والاقتصادي الهام.

٧٥ - وأفاد بأن توابع الأزمة الاقتصادية الجارية وأزمة الغذاء والطاقة وآثار تغير المناخ تفرض تحديا مستمرا أمام التقدم الذي أحرز بالفعل. وتتأثر المرأة بشكل غير متناسب بالبطالة والفقر وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبناء على ذلك، تأمل الحكومة بأن يجري تعزيز المساعدة المقدمة من شركاء التنمية في مجال التعاون التقني وبناء القدرات المحلية.

٧٦ - وأضاف أن القضاء على العنف المتفشي ضد النساء والفتيات يتطلب تضافر جهود الحكومات والزعماء التقليديين والدينيين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ويتمثل أحد أشكال العنف في الاتجار بالبشر، الذي تهدف الحكومة لمعالجته من خلال قانون الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص لعام ٢٠٠٩. وقد اتخذ البلد أيضا إجراءات على الصعيد الدولي، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واثنين من البروتوكولات الملحقة بها - بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

٧٧ - **السيدة زاريل** (تيمور ليشتي): قالت إن بلدها قد اعترف منذ زمن طويل بالمساواة بين الجنسين وبقيمة مساهمة المرأة في الحياة السياسية ودورها في جهود السلام. وقد أدت معرفة البلد المباشرة بهذا الدور إلى إدراج نظام الحصص في قانون الانتخابات. وتكللت الجهود التي بذلت قبل الانتخابات لزيادة المشاركة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء بالنجاح: ففي الاستفتاء الذي أجري عام ٢٠١٢، بلغت نسبة مشاركة الناخبات ٤٩ في المائة وزاد تمثيل المرأة في كل من البرلمان، الذي ارتفع من ٢٩ في المائة إلى ٣٨ في المائة، وعلى مستوى القرية.

٧٨ - وذكرت أن النهوض بالمرأة لا يقتصر على تكافؤ الفرص في التعليم والتنمية؛ بل يمثل أيضا الوعد ببيئة آمنة خالية من العنف. وفي مطلع عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس للتصدي للعنف العائلي. وقد بذلت الحكومة جهودا للتواصل مع الشبان والفتيان، وتعزيز قانون مكافحة العنف العائلي، وتعمل على تقوية المؤسسات لتحسين إقامة العدل وإمكانية اللجوء إلى القضاء وحفظ النظام والرعاية الصحية. كما تبذل جهود لتعزيز النهوض بالمرأة من خلال خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠)، ومن خلال

الخطة الخمسية التي اعتمدت مؤخرا والتي تهدف إلى تخفيض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

٧٩ - وأفادت بأن تيمور ليشتي ترحب بالتزام الأمين العام بالنهوض بالمرأة — الذي يعتبر حاسما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وبالتقدم المحرز في إدماج منظور جنساني في أعمال الأمم المتحدة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة، وينبغي أن يتضمن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نظرا لأن العديد من النساء والفتيات ما زلن لا يحصلن على التعليم أو الفرص الاقتصادية.

٨٠ - وأضافت أن تيمور ليشتي صدقت على جميع صكوك حقوق الإنسان الأساسية في عام ٢٠٠٢ وكان وجود خبير من تيمور في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مفيدا للبلد. ومع ذلك، فقد أعربت عن قلق بلدها إزاء قرار نقل الدورة السنوية لتلك اللجنة إلى جنيف، الذي من شأنه أن يحول دون قيام العديد من البلدان النامية التي ليس لها تمثيل في جنيف بالتفاعل الفعال مع اللجنة.

٨١ - **السيدة مويدن** (المراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن المرأة، التي تشكل ما يقرب من نصف المهاجرين الدوليين الذين يبلغ عددهم ٢١٤ مليونا، تواجه ضعفا مزدوجا لأنها أيضا أكثر عرضة للاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس. وتؤكد تقارير الأمين العام التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، التي تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم النساء المهاجرات. ومن الضروري اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان ليس فقط في إدارة تدفقات الهجرة بما يخدم المصالح الوطنية للبلدان المضيفة والوطن والمهاجرات أنفسهن ويتيح للمرأة تمكين المجتمع فحسب، ولكن أيضا في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٨٢ - وذكرت أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الاتجار بالأشخاص والتقدم الكبير الذي أُحرز على الصعيد التشريعي، لا تزال معدلات المحاكمات منخفضة ولا يزال عدد الضحايا في تزايد مستمر. وتعرب المنظمة الدولية للهجرة عن قلقها البالغ من أن الدول تحتجز الضحايا كمهاجرين غير نظاميين وترحب بالتوصية بعدم محاكمة هؤلاء الضحايا. وينبغي للدول تكثيف بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالهجرة وإنفاذ القوانين وتدريبهم.

٨٣ - وأفادت بأن هناك أيضا حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي بين جميع الأطراف الفاعلة لدى تحديد ضحايا الاتجار ومكافحته. ويعتبر إشراك القطاع الخاص بصورة استباقية ضروريا، وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع وكالات التوظيف ورابطات أرباب العمل والعمال المهاجرين لوضع معايير لمنع إساءة المعاملة. ومن المهم العمل معا لحماية حقوق النساء المهاجرات لتهيئة البيئة التي يتمتعن فيها، وجميع النساء، بحرية تمكين أنفسهن والمجتمع الأوسع.

٨٤ - **السيدة دير** (المراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن المؤتمر الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر قد اعتمد خطة عمل لمدة أربع سنوات يحث فيها الدول وأعضاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على اتخاذ إجراءات محددة لتحسين تنفيذ القانون الإنساني، الذي يعترف بضعف المرأة إزاء العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح واحتياجاتها الخاصة للرعاية الصحية. وتدعو الخطة إلى تعزيز حماية المرأة في حالات النزاع المسلح. وقد التزمت الدول باتخاذ التدابير المناسبة للوفاء بالتزاماتها لحماية النساء والفتيات، واللجنة الدولية تذكرها بواجبها لوضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني التي تنطوي على العنف الجنسي.

٨٥ - وذكرت أنه يجب تمكين الضحايا من الوصول دون عائق إلى الخدمات الطبية والعقلية والنفسية المناسبة؛ وكثيرا ما تتعرض المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية للأضرار أو التدمير في النزاع المسلح أو تفتقر إلى الطواقم الطبية، مما يعرض الضحايا لمزيد من الخطر. ونتيجة لذلك، شرعت لجنة الصليب الأحمر الدولية في مشروع ''الرعاية الصحية في خطر'' الذي يهدف إلى تحسين تقديم الرعاية الصحية في حالات النزاع أو حالات الطوارئ.

٨٦ - وأفادت بأن منظمتها اعتمدت نهجا شاملا متعدد التخصصات لمنع العنف الجنسي ومعالجة أسبابه ونتائجه وتقديم المساعدة للضحايا، ودعم هياكل القواعد الشعبية وبناء القدرات. وهي تدعو الدول إلى كفالة التنفيذ الكامل لقواعد القانون الإنساني المتفق عليها دوليا التي تحرم الاغتصاب والعنف الجنسي صراحة. ويعتبر التزام الدول حاسما للتقدم الذي لا يزال يتعين إحرازه في منع العنف الجنسي الذي يعتبر من المحرمات في كثير من الأحيان في النزاعات المسلحة ومحاسبة مرتكبيه.

٨٧ - **السيدة كريستنسن** (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إنه على الرغم من أنه لا غنى عن المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، فإنها لا تزال تواجه التمييز. لذلك، فإن الاتحاد الدولي يرحب بإدماج المساواة بين الجنسين في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. ويجب على الحكومات من أجل ضمان مستقبل أكثر إشراقا للنساء والفتيات، أن تضع المساواة بين الجنسين في صميم خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وغالبا ما تفتقر النساء والأطفال ممن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى إمكانية الحصول على الرعاية المنقذة للحياة نتيجة لعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية. وأشارت إلى أن ١٨٧ من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، و ١٦٤ من الحكومات تعهدت عام ٢٠١١، بالتعاون على الحد من حالات الغبن في الصحة عن طريق إزالة العقبات التي تعترض الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل.

٨٨ - وذكرت أن الجمعيات الوطنية تمتاز بوضع جيد لدعم السياسات الصحية الوطنية وتقديم الخدمات للفئات الضعيفة التي كثيرا ما يتغافل عنها النظام. وقد تعلم متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن بإمكان أصحاب المصلحة المجتمعيين، بمعارفهم المحلية وشرعيتهم، ضمان وصول الرعاية الصحية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وقد تعلموا أيضا أن الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة، إلى جانب بناء المعارف، أمر بالغ الأهمية. وفي كثير من المجتمعات، تعتمد المرأة على أفراد الأسرة من الذكور للحصول على الرعاية الطبية؛ ولذلك، فإن من المهم أن يكون الشيوخ من الذكور والزعماء الدينيون على بينة من عوامل الخطر التي تواجه النساء والأطفال ومعالجتها. وهناك إجراءات لا غنى عنها مثل التي تشرك أزواج الحوامل في صحة الأم والوليد والطفل، مما يجعل منهم أدوات لتغيير السلوك.

٨٩ - وأضافت أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للعنف غير المعلن القائم على نوع الجنس والتمييز الذي يتكشف في حالات الطوارئ عندما ترتفع مستويات التوتر وينهار نسيج المجتمع. وتسلط التجارب الأخيرة الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الاستجابة للكوارث، واعتماد نهج كلي منسق وقائم على الأدلة لمنع العنف. وقد جعل الاتحاد الدولي منع العنف والتخفيف من آثاره والرد عليه أولوية من خلال استراتيجيته العالمية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وهو ملتزم بالعمل مع الشركاء في التحالف لمنع العنف التابع لمنظمة الصحة العالمية وغيره من مثل هذه التحالفات.

٩٠ - **السيد برميو** (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي منذ مؤتمر

بيجين التاريخي – التي تحتل رأس أولويات الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع الدولي – قد زادت. وتمثل المرأة في الوقت الحاضر واحدة من كل خمسة من جميع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن بطء وتيرة التغيير يدعو للأسف: إذ أنه بالمعدل الحالي، سيستغرق الأمر عدة عقود من العمل الجاد والمستمر لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق تمثيل المرأة في جميع البرلمانات بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

٩١ – وذكر أن عدد البرلمانات التي توصلت إلى هذا الهدف مع ذلك، في ازدياد. ومن خلال التدابير الخاصة أو التمييز الإيجابي، كان هناك ٣٠ بلدا تبلغ فيها نسبة عضوات مجلس النواب أكثر من ٣٠ في المائة. وعلى الطرف الآخر من الطيف، هناك العديد من البرلمانات، ومعظمها في الجزيرة العربية ودول المحيط الهادئ، التي لا يوجد فيها حتى الآن أي عضوة أو عدد قليل من العضوات. وتتيح العملية الديمقراطية في العالم العربي فرصة لكفالة تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصورة منهجية، التي تعتبر عنصرا أساسيا للديمقراطية.

٩٢ – وأفاد بأن البحوث قد أظهرت أن وجود المرأة في مناصب صنع القرار السياسي يعتبر عاملا هاما من عوامل التغيير. وفي كثير من الحالات، قامت البرلمانات، مدفوعة بأعضائها من النساء، بإصدار تشريعات جنسانية رئيسية، وتحسين السياسات والبرامج الجنسانية وتخصيص الموارد التي تمكن وضع المرأة في مجتمعاتها. بيد أنه في استطلاع أجراه الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا، لم يكن الرد على سؤال حول ما إذا كانت البرلمانات تمثل بيئة تمكينية أو تعطيلية مشجعا إلى حد كبير: بنيت المؤسسات السياسية من قبل الرجال، ومن أجل الرجال.

٩٣ – وأضاف بأنه يتعين على البرلمانات أن تتكيف لكي تراعي المنظور الجنساني وتستجيب لاحتياجات ومصالح كل من الرجل والمرأة في هياكلها وعملياتها. وللقيام بذلك، سيتعين عليها أن تعمل على تعزيز جميع هيئاتها وهياكلها الداخلية وتحقيق التكافؤ فيما بينها؛ ووضع إطار برلماني لسياسة المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أعمالها؛ وتعزيز ثقافة داخلية تقوم على احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين؛ وتشجيع الأعضاء الذكور الذين يروجون للمساواة بين الجنسين، وتشجيع الأحزاب السياسية على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتزويد الموظفين البرلمانيين بالموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

٩٤ – وأردف أن الاتحاد البرلماني الدولي سيقوم في جمعيته السابعة والعشرين بعد المائة المقبلة، بوضع خطة عمل للبرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، تلتزم بموجبها البرلمانات والمؤسسات التي أصبحت أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية باستخدام الخطة باعتبارها خارطة طريق. وهناك حاجة لدفع أقوى للجوء إلى التدابير الخاصة المؤقتة وتمكين المرأة وحشد موارد كافية وإرادة سياسية أكبر. ويجب أن تتحول البرلمانات وجميع المؤسسات السياسية الأخرى لكي تصبح أماكن لا تقتصر على أن المرأة ممثلة فيها فحسب، ولكن حيث يمكن أن تشارك مشاركة كاملة، دون وجود حواجز – هيكلية أو ثقافية. وتلك مهمة سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي بذل قصارى جهده من أجلها.

٩٥ – **السيدة دوناواي** (المراقبة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قالت إن منظمتها تؤيد تماما توصية المقرر الخاص بشأن الحاجة إلى ضمان المشاركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتمكين المرأة الريفية، باعتبارها تركز الكثير من أعمالها تقليديا على هذه المجموعات من السكان الذين يعانون من نقص الخدمات. وفي جهود الإغاثة بعد الفيضانات الموسمية التي حدثت عام ٢٠١٠ في باكستان، قامت منظمة مالطة الدولية، وهي هيئة المساعدة الإنسانية التابعة لمنظمة الفرسان، بإعادة بناء ١٥ وحدة صحية

أساسية، التي تستخدم العاملات الصحيات اللاتي يخططن للقيام بحملات صحية شهرية في قراهنّ ووضع طرق لمعالجة قضايا تتراوح من تحصين الأطفال إلى العنف القائم على نوع الجنس.

٩٦ - وذكرت أن عملهن يعد مثالا ممتازا على دور المساواة في التعليم وفرص العمل في تحسين وضع المرأة الريفية: فهن يستخدمن المعارف المكتسبة من الدورات التدريبية حول صحة الأم والطفل التي تقدمها إدارة الصحة الحكومية في المقاطعة لتدريب عاملات صحيات أخريات. وتقوم العاملات بزيارة كل أسرة في منطقة المشروع لجمع البيانات الصحية التي تتيح لمنظمة مالطة الدولية تقييم الحالة الصحية للأمهات والأطفال وتخطيط مشاريعها بناء على احتياجاتهم. وكان لعملهن أثر إيجابي على المجتمع بأكمله، وإلهام الأجيال المقبلة للمرأة في باكستان.

٩٧ - وأفاد بأن منظمة فرسان مالطة تؤيد توصية الأمين العام بوضع أطر قانونية لكفالة المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان للمرأة من أجل التصدي بفعالية للعنف ضدها. ومن اللازم للبدء في الحد من العنف، كفالة القيام باستجابة كلية تدمج حقوق المرأة في المجالين العام والخاص. وهناك مشروع آخر يركز على المراة تضطلع به منظمة مالطة الدولية ومنظمة شريكة في شمال شرق الهند مصمم لتطوير المهارات القيادية للمرأة. وهو يمكن النساء من طبقة الداليت من تقديم التماس إلى حكومتهن وتأكيد مطالبهن من خلال منحهن الأدوات التي يحتجن إليها للوصول إلى الخدمات الاجتماعية الحيوية. وقد نجحت التعاونيات النسائية القروية في إقناع السلطات المحلية بتوفير عمل مؤقت للنساء، ومساعدتهن على الخروج من الحلقة المفرغة للفقر والاستبعاد من خلال تمكينهن لكي يصبحن من أصحاب الأملاك.

٩٨ - **السيد كاسيدي** (منظمة العمل الدولية): قال إنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين عندما يظل التمييز متأصلا في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عمليات التنمية. وتعتبر منظمته أن السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، يقوم على دعامتين أساسيتين: الأساس المنطقي للمساواة القائمة على الحقوق، أو الحاجة لمعالجة الأشكال المتعددة من التمييز التي تواجهها المرأة باعتبارها مسألة من مسائل حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية، والأساس المنطقي للكفاءة الاقتصادية، الذي يعتبر أنه يمكن للمرأة أن تؤدي دورا حاسما بوصفها أداة اقتصادية قادرة على تحويل المجتمعات والاقتصادات. والمساواة بين الجنسين ليست في حد ذاتها مجرد حق من الحقوق، بل هي تساعد على تحقيق واطراد النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي والحد من الفقر.

٩٩ - وذكر أن منظمة العمل الدولية تعترف بأهمية الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فضلا عن الدور الرئيسي الذي يؤديه تمكينها اقتصاديا في الحد من الفقر. وقد يتفاقم التمييز في مكان العمل عن طريق اللجوء إلى العنف البدني أو النفسي على أساس نوع الجنس، وأفضل توضيح له يتمثل في التحرش الجنسي. وهناك علاقة وثيقة بين العنف في مكان العمل وأشكال العمالة غير القياسية وبعض القطاعات المهنية عالية المخاطر. وعلى الرغم من أن هناك تشريعات وطنية ودولية لمكافحة العنف في أماكن العمل والقائم على نوع الجنس، فإنه لا بد من العمل الوقائي لتهيئة بيئة عمل خالية من العنف تشعر فيها العاملات بالأمن مثل زملائهن الرجال.

١٠٠ - وأفاد بأن منظمته اتخذت عددا من الخطوات العملية لكفالة أن لا يكون النهوض بالمرأة مجرد التزام شفوي بل واقعا يتحقق من خلال المشاركة الفعالة. ونظرا لأن النساء أو الفتيات يمثلن ما يقرب من ٨٣ في المائة من خدم المنازل في جميع أنحاء العالم، فإن اتفاقية منظمة العمل الدولية

رقم ١٨٩ لعام ٢٠١١ بشأن توفير العمل اللائق لخدم المنازل وضعت معيارا جديدا لتوفير الحماية للمحجوبين عن أعين الرأي العام، وبالتالي فهم أكثر عرضة للخطر. وقد صدقت أوروغواي والفلبين وموريشيوس على الاتفاقية، وتُشجَّع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٠١ - وأضاف أنه تم في حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتماد توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، التي تؤكد أن الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان وتوفر التوجيه بشأن بناء نظم شاملة للضمان الاجتماعي. وتظهر الأبحاث أن هذه الأحكام يمكن أن تساعد المرأة لكي تصبح من أدوات تغيير نفسها من خلال سوق العمل وفرص التعليم عندما تكتسب أمن الدخل والحصول على الخدمات الأساسية.

١٠٢ - وأردف أن الفوائد المدفوعة في شكل تحويلات اجتماعية مباشرة للمرأة تحسن من وضعها وتزيد من سيطرتها على كيفية إنفاق دخل الأسرة. وتعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي لكفالة زيادة الوعي بأهمية مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية. وستواصل معالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال معالجة الاحتياجات المحددة لكل من المرأة والرجل لتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من جهود التنمية.

١٠٣ - **السيدة زاسلانسكي** (إسرائيل): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن ممثلة المملكة العربية السعودية قد أطلقت اتهامات لا أساس لها ضد اسرائيل وتجرأت على توبيخ إسرائيل بشأن حقوق المرأة. ويعتبر مثل هذا النقد من بلد يحرم المرأة من أبسط الحقوق الأساسية مثيرا للسخرية، حيث لايسمح للمرأة بالتصويت والرجل هو الذي يقرر كل جانب من جوانب حياتها، وحيث يمكن توجيه الاتهام لضحايا الاغتصاب وحيث تمنع المثليات من الالتحاق بالمدارس والجامعات والعمل ويمكن الحكم عليهن بالرجم أو السجن أو حتى بالموت. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ١٣٠ من ١٣٤ في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٠٩ وكانت البلد الوحيد الذي نال علامة صفر في التمكين السياسي. ولذلك، فإنه ينبغي لممثلته معالجة القضايا الداخلية قبل النطق بالأكاذيب الفاحشة.

١٠٤ - **السيدة رضوان** (المملكة العربية السعودية): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن وفدها يؤكد الحاجة إلى تعزيز دور المرأة، وقد قامت المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا بتعزيز دور المرأة ومشاركتها في المجتمع. وكررت تأكيد أن مختلف تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية قد سلطت الضوء على تردي وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.